S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/844
4 November 1997

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ موجهة من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

يسرني أن أحيل إليكم البيان الصادر عن اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٣١ حول إعلان وزير الخارجية البريطاني دعوة الأمناء العامين للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية لإرسال وفود إلى اسكتلندا لمعاينة النظام القضائي الاسكتلندي إلخ...

وإنني إذ أحيل إليكم البيان أكون ممتنا جدا لو تفضلتم بإصداره كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أبو زيد عمر دورده
المندوب الدائم

مرفق

بيان اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي

لاحظت اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي أن هناك محاولات لصرف أنظار الرأي العام العالمي عن الزخم والتأييد الذي حظيت به جهود ومبادرات بعض المنظمات الدولية والإقليمية الرامية إلى إيجاد حل منصف وسريع لقضية لوكيربي وأن بعض الأطراف تسعى لإجهاض هذه الجهود والمبادرات وتشويه مضمونها، حيث أعلن وزير الخارجية البريطاني أنه وجه الدعوة إلى الأمناء العامين للأمم المتحدة ولمنظمة الوحدة الأفريقية ولجامعة الدول العربية لإرسال "وفود رفيعة المستوى إلى اسكتلندا لمعاينة النظام القضائي الاسكتلندي ومناقشة الترتيبات لمحاكمة الليبيين المشتبه فيهما في اسكتلندا".

لقد أغفل وزير الخارجية البريطاني أن السلطات الليبية لم تعترض على محاكمة المشتبه فيهما في اسكتلندا، غير أن الصعوبات القانونية والعملية - المتمثلة في عدم جواز تسليم المواطنين الليبيين بناء على أحكام قانون الإجراءات الجنائية الليبي، الذي يعود تاريخ صدوره إلى عام ١٩٥٣، واعتراض محامي المشتبه فيهما على انتقال موكليهما إلى المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية وتهديدهم بمقاضاة الدولة الليبية في حالة قيامها بتسليم المشتبه فيهما إلى إحدى هاتين الدولتين - أدت إلى طرح مبادرات واقتراحات عديدة تستهدف تحديد مكان محايد تجري فيه المحاكمة.

إن ليبيا لا تشك في نزاهة القضاء الاسكتلندي أو في عدالته، غير أن ما أحاط بهذه القضية من حملات إعلامية مغرضة وما اكتنفها من مناخ اجتماعي ونفسي معبأ ضد المشتبه فيهما من خلال مختلف وسائل الإعلام وتصريحات المسؤولين في الدول المعنية أديا إلى إدانة مسبقة للمشتبه فيهما تنعدم معها أية إمكانية لتوفير محاكمة عادلة ونزيهة لهما في اسكتلندا، خاصة وأن القضاء الاسكتلندي يعتمد نظام المحلفين الذي يستوجب عدم انحيازهم وألا يكونوا معبئين نفسيا ضد المتهم، علاوة على أن هناك شكوكا كثيرة حول صحة اتهام المشتبه فيهما بتدبير حادث لوكيربي.

لقد راعت المنظمات الدولية والإقليمية الظروف المحيطة بهذه القضية وتقدمت من جانبها باقتراحات ومبادرات تكفل إجراء محاكمة عادلة ونزيهة للمشتبه فيهما في مكان محايد غير الولايات المتحدة الأمريكية أو المملكة المتحدة، كان آخرها الرسالة المشتركة التي وجهها أمين عام جامعة الدول العربية وأمين عام منظمة الوحدة الأفريقية إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ١٩ الصيف (يونيه) ١٩٩٧ أفرنجي، التي تضمنت الخيارات الثلاثة التالية:

- محاكمة المشتبه فيهما في بلد ثالث محايد يعينه مجلس الأمن.

- محاكمة المشتبه فيهما بواسطة قضاة اسكتلنديين في محكمة العدل الدولية (بلاهاي) طبقا للقانون الاسكتلندي.

- إنشاء محكمة جنائية خاصة بمقر محكمة العدل الدولية (بلاهاي) لمحاكمة المشتبه فيهما.

إن ليبيا صاحبة مصلحة حقيقية وملحة، قبل غيرها من الدول المعنية بهذه القضية، في إجراء محاكمة عادلة ونزيهة تراعي حقوق كافة الأطراف، بما في ذلك حق المشتبه فيهما في محاكمة عادلة ونزيهة تظهر الحقيقة وترفع الحظر المفروض على شعبها وتنصف أسر الضحايا، إلا أن أجواء الإدانة المسبقة ضد المشتبه فيهما والظروف المحيطة بالقضية تفرض إجراء هذه المحاكمة في مكان ثالث ومحايد غير الولايات المتحدة الأمريكية أو المملكة المتحدة.

إن مجلس الأمن، في اعتقادنا، لا يرغب من، خلال قراراته، في إذلال الشعب الليبي أو وقف مسيرته التنموية أو الإجحاف بحق المشتبه فيهما أو عدم الاستجابة لمطالب أسر الضحايا أو تجاوز القوانين الوطنية بل يهدف إلى إظهار الحقيقة من خلال تعاون الأطراف المعنية بالقضية وتكثيف جهودها لحل هذا الخلاف.

وتود اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، بهذه المناسبة، أن تسترعي انتباه المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية إلى أن ما أعلن عنه وزير الخارجية البريطاني ما هو إلا محاولة لتمييع المبادرات الجدية المطروحة وإضاعة الوقت وعرقلة المساعي الرامية لحل هذه الأزمة التي طال أمدها. وإذا كان وزير الخارجية البريطاني يريد حقيقة أن يزيل الشكوك التي افترضها حول نزاهة المحاكمة في اسكتلندا، فعليه أن يتجاوب مع مطالب المنظمات الإقليمية والدولية بإجراء محاكمة في بلد محايد مراعاة للظروف المحيطة بالقضية وليس لأية شكوك من جانبنا في النظام القضائي الاسكتلندي.

- - - - -